

التهجير وأثره على بناء الدولة

كوثر الأمين عبد الجواد
كلية القانون، جامعة طرابلس

الملخص :

يهدف البحث إلى بيان خطورة ملف المهجرين، وأثر تجاهل معالجته على بناء الدولة واستقرارها، باستقراء نموذج مقارن من التجربة الرواندية، التي كانت ولا زالت مضرب الأمثال في الدمار والإعمار، الدمار الذي خلفته القبلية والجهوية، والبناء والإعمار عندما توافرت الإرادة والجهود الصادقة، فالمهجرون نار تحت الرماد، قد تستعر وتنتشر في أية لحظة بسبب التغافل وتأجيل الحلول من المؤسسات المعنية بملفهم، ما يقتضي بذل الجهد في عرض قضيتهم، والتحذير من مغبة الاستمرار في تجاهل هذا الملف، وعدم تقديم الحلول الفعالة لهذا المشكل. وبعد بيان خطورة الملف محل البحث، حاول البحث عرض بعض أسباب التهجير على رأسها الأسباب السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية والإعلامية، ثم استعرض البحث بعض الحلول لظاهرة التهجير، أولاها ضرورة طرح المشاكل والأزمات ومناقشتها، وعدم الاكتفاء بالمشاهدة، وأن الدول لا تبني بالتغافل عن الأزمات، وإنما تبني بالمصارحة والشفافية، ومواجهة الأخطار واقتراح الحلول لها.

ومن بين الحلول المطروحة العمل على إقامة نظام ديمقراطي راسخ قادر على إدارة الاختلافات، وقادر على جمع الشعب على هوية واحدة مشتركة، أساسها المواطنة كواجبات وحقوق، على أن يضمن كل هذا في الدستور المنتظر.

كذلك كمثال من الحلول المقترحة أن تعويض المهجرين يكون بأشياء عينية، والابتعاد عن التعويضات النقدية، التي سرعان ما تتلاشى، وترهق الاقتصاد المرهق أساساً، وتسهم في خلق أجيال اتكالية تنتظر المعونات، ولا ترغب في العمل و البناء.

Abstract:

The research shade some Light on the importance of the displaced persons matter, and the consequences that can effect the state, and it's development plans and stability, by taking example of the Rawandan experience, which is the ultimate

example of distraction and the constration, and the distraction happened because of triblesme.

And the rebuild happened when and with the strong will and honest efforts was made.

The displaced persons are a problem awaits to awaken and when that happens may leads to many problems.

And after showing the importance of the matter, this research shows some reasons of this issue, such as the political reasons, legal reasons, security reasons, economic reasons, median reasons.

After that the research shows some solutions to resolve the problem, one of them rebuild democracy and constitutional regime able to mange the differences, and to union the people on one common national identity, and all of this must be included in the next constitution which the all Libyan people are still waiting for it!.

مقدمة :

في ظل الظروف التي تمر بها منطقتنا بعد موجات من الاقتتال والصراعات، تسود حالة من اليأس والإحباط بين كثير من شعوبها ، وكذلك حالة من الاحتقان والشعور بالظلم بين فئة كبيرة منهم خاصة أولئك الذين هجروا وأخرجوا من ديارهم وأموالهم، تاركين خلفهم ما جمعوه طيلة حياتهم، حاملين معهم ذكريات سعيدة وأخرى مريرة، بعضهم مهجر داخل الوطن، وآخرون غادروا الوطن طوعاً أو كرهاً، واستقروا بعدة بلدان مجاورة وغير مجاورة، وأعداد المهجرين في ازدياد يوماً بعد يوم، والإحصاءات تؤكد أن أعدادهم تتجاوز الملايين .

وكثير من هؤلاء وحتى بعد مرور سنوات من تهجيرهم، لم يندمجوا في المجتمعات الجديدة التي هاجروا إليها، سواء في الداخل أو في الخارج، ولازال كثير منهم يحذوه أمل العودة إلى الديار، ولكن في ظروف يتاح له فيها العيش الكريم.

والمهجرون في كل دولة يشكلون أزمة ينبغي حشد الجهود لحلها قبل تفاقمها وخروجها عن السيطرة، فتراكم مشاكل المهجرين ينذر بحروب جديدة، وصراعات مستمرة ستأتي على كل المنطقة بالويلات والدمار.

واتخذ البشر التهجير عقوبة للمخالفين منذ آلاف السنين وإلى يومنا هذا، وهو جريمة في جل الشرائع السماوية والوضعية، ومن أقسى العقوبات على المرء تهجير، إذ يحرم من بيته ووطنه الذي ترعرع فيه وانتمى إليه.

فالتهجير جريمة تلي في بشاعتها جريمة القتل وسلب الحياة، فالتهجير هو الآخر سلب للحياة الآمنة المستقرة، وسلب للديار والأموال، وسلب للذكريات والأطفال، وآثاره لا تقتضي ولا تنتهي بل تتوارثها الأجيال.

وهنا يمكن الإشارة في عجالة إلى أن التهجير الذي تم في ستينات القرن الماضي لقبيلة التوتسي في رواندا، هو السبب الرئيس في الحرب الأهلية الرواندية في تسعينات القرن الماضي، والتي راح ضحيتها في ثلاثة أشهر مليون رواندي!!.

فالمهجرون الروانديون من قبيلة "التوتسي" هجرتهم قبيلة "الهوتو" منذ ستينات القرن الماضي، بعد ما سمي بالثورة الاجتماعية الزراعية، وأطاحوا بنظام الحكم من قبيلة التوتسي، وعزل الملك عام 1961م، ووقعت خلالها عدة مجازر استهدفت قبيلة التوتسي، فهجرت الآلاف منهم لدول الجوار، ونشأ أبناؤهم في هذه الدول، وهم الجيل الثاني من المهجرين؛ وبعد سنوات شكل اللاجئون في عام 1988م ما عرف بـ "الجبهة الوطنية الرواندية" كجبهة معارضة للحكومة وتتنادي بحقوق قبيلة التوتسي، وأنشأوا فيما بعد جناحاً عسكرياً للجبهة عام 1990م، ولمواجهة تحركات المعارضة شكلت الحكومة ميليشيات من قبيلة الهوتو للتصدي للمعارضة، ورغم محاولات الحكومة التفاوض مع الجبهة الوطنية الرواندية، ووقع اتفاق بينهما عام 1993م يقضي بإدماج الجناح العسكري للجبهة في الجيش الرواندي، وأعطيت وزارات للمعارضة، ولكن كل ذلك باء بالفشل، لاسيما في ظل التدخلات الغربية⁽¹⁾، وتزويد الأطراف بالأسلحة، فما كان إلا أن وقعت الإبادة الجماعية بين أبناء الوطن الواحد، وسقطت مئات الآلاف من الروانديين ضحية الحرب الأهلية، التي توصف بأنها الأبرع في العصر الحديث!⁽²⁾.

فالجيل الثاني من الروانديين لم يندمج في المجتمعات الجديدة، بل نشأ وهو يرى الأسى والحسرة في عيون الآباء المهجرين، وترعرع أفرادهم وهم يقاسون ألم الغربة والإخراج، فتموا وهم يفكرون في الانتقام من الحكام الجدد، ومن أبناء القبيلة التي أخرجتهم، دونما تمييز بين المشاركين وغير المشاركين في التهجير الذي حصل في ستينات القرن الماضي، فالكل في نظرهم مسؤول!.

فالمهجرون قنبلة موقوتة قد تنفجر في أية لحظة، إن لم تتدخل مؤسسات الدولة لعلاج هذه المسألة في أقرب وقت، وتكثيف الجهود في البحث عن حلول جذرية لهذه الأزمة، وليس مجرد مسكنات وقتية.

ورغم قسوة ودموية ومرارة التجربة الرواندية، إلا أنها تعكس حقيقة أن التاريخ الدموي، والعنف المتبادل بين أبناء الشعب لا يمنع من بناء دولة حديثة، متى وجدت جهود صادقة، وعزائم قوية لا تقل، وعمل دؤوب من رجال يصلون الليل بالنهار لإخراج بلدانهم من أنفاق مظلمة.

فجمهورية رواندا أضحت نموذجاً للدول التي نجحت في الخروج من رماد الحروب إلى علياء الدول الحديثة؛ حيث أنها أحدثت قفزات كبيرة في المصالحة بين أبناء الشعب، وفي محاربة الفقر، ومكافحة الفساد، وفي محو الأمية، ونشر التعليم الإلكتروني بين الطلاب الروانديين، وأضحت العاصمة كيغالي أفضل عاصمة في إفريقيا، وبات يطلق على رواندا "سنغافورة أفريقيا"⁽³⁾.

من هنا فإنه من المهم المشاركة في الخبرة البشرية بين الشعوب، للتعرف على آليات بناء المجتمعات والدول التي أنهكتها الحروب والصراعات؛ ولتفادي الأخطاء حتى لا نردد غير متحسين "التاريخ يعيد نفسه"⁽⁴⁾.

وأيقنت الحكومة الرواندية بضرورة العمل على إعادة بناء الوطن والمواطن، ولملمة الجراح بعد الخسائر الكبيرة بشرياً ومادياً، وأولى الخطوات التي قامت بها عملت على جلوس الخبراء من رواندا والبحث عن الحلول المحلية (Home grown solutions)⁽⁵⁾، فقد اقتنعوا وأدركوا أن الاستعانة بدول خارجية بعيدة عن بيئتهم، وتسعى لمصالحها فقط، يزيد الصراعات ويؤجج الفتن والأزمات⁽⁶⁾.

ودرست عدة استراتيجيات وآليات للإسهام في نهوض رواندا، وتم تبني كثير من المبادرات والرؤى الوطنية في مختلف القطاعات لتحقيق النهضة، وقد حدث ذلك ونهضت رواندا في فترة توصف بالوجيزة.

لكل ذلك فالتجربة الرواندية ملهمة لكثير من الشعوب والبلدان، وليبيا من هذه الدول التي تطمح إلى النهوض، ويرنو شعبها لعدالة تروي ظمأه بعد سنوات عجاف من الظلم والحروب والأزمات.

ولخطورة الأمر فإنه من المهم اقتراح مشروع وطني لعلاج ملف المهجرين، وفق استراتيجية وطنية شاملة، تتضمن عدة مراحل وخطوات لتنفيذها.

أولى هذه الخطوات دراسة أبعاد هذا الملف القانونية والسياسية والأمنية والاجتماعية، والإقتصادية، والحقوقية، والإعلامية.

ومعالجة الموضوع تقتضي عرض أسبابه (أولاً) ، ثم البحث في سبل علاجها (ثانياً)، ثم موقف القانون الدولي من التهجير (ثالثاً) :

أولاً : أسباب تزايد أعداد المهجرين في الداخل والخارج :

- الأسباب السياسية للتهجير، فتغير الأنظمة السياسية من أهم أسباب التهجير، ورجال الدولة الجديدة وأنصارهم يعادون رجال الدولة السابقة وأنصارهم والعكس صحيح، فعدم التسامح بين الحقتين يذكي العداوات، وقد وصل الأمر حد التهجير.
- الأسباب الأمنية: تردي الأمن والخوف على الأنفس والأرزاق من أهم عوامل ازدياد ظاهرة التهجير،
- الأسباب القانونية، كقانون العزل السياسي الذي جر ويلات على البلاد، كما حدث في التجربة العراقية في قانون اجتثاث البعث.
- وتأخر إنفاذ قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013م، وما مصير هيئة الحقيقة والمصالحة المنشأة بموجبه؟ .
- الأسباب الاجتماعية (الاعتداد بالجهوية والقبلية، والتشبث بأوهام السلالة والتفوق العرقي أو المناطقي... الخ.
- الأسباب الاقتصادية والمعيشية، أزمة الاقتصاد الريعي الهش، طبقة التجار تسير الاقتصاد، وترك باقي الشعب ليوافه الأزمات الاقتصادية بمفرده!⁽⁷⁾ .
- ازدواج الهوية وأثره على الانتماء للوطن، لاسيما لسكان الحدود.
- عدم تحديد وجهة الهوية الليبية، وتعدد مساراتها وفق الهوية السياسي : (عربية، إفريقية، مغاربية، مزيج).
- الدور التحريضي لبعض وسائل الإعلام الذي أسهم في اتساع ظاهرة التهجير⁽⁸⁾، ومما جاء في كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية للدورة (51) لمجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد في القاهرة يوم 16 / 6 / 2021 م: " إن دور الإعلام في تكوين وعي

المواطن العربي لا يمكن التقليل منه، وأظن أن أحداث العقد المنصرم قد كشفت وبعلاء عن مخاطر اختراق العقل العربي... إن صيانة العقل والوعي الجمعي لا تقل أهمية عن تأمين الحدود والتراب الوطني، فمن العقل تنتسب أفكار قد تهدم الأوطان من داخلها... وشاهدنا الخطاب الإعلامي وهو يتحول إلى أداة للتخوين والتخوين المتبادل وإذكاء النزعات الانفصالية... وتقسيم أبناء الوطن الواحد على أساس الدين أو العرق، أو حتى الانتماء المناطقي...".

- ثانياً : سبل علاج ظاهرة التهجير :

معلوم أن الوطن لا يُؤتى من ثغر واحد ولا من عامل واحد، بل تداعت علينا الأمم والعوامل داخلياً وخارجياً، وعمقت الجراح والآلام، والإصلاح يستدعي استدعاء المشاكل ويحث الحل في مختلف القطاعات والمجالات؛ لصوغ مشروع وطني شامل وفق ما يلي :

- عدم الخشية من طرح المشاكل والأزمات ، وضرورة نقاشها والاستماع للمتضررين؛ لأن سياسة التغافل عن الأزمات، وتأجيل الحل تهدم الدول ولا تبنيتها.

- بحث سبل ترسيخ مفاهيم المواطنة في العالم العربي ، والسلم الاجتماعي والإخاء⁽⁹⁾ ، وأن الجميع لدى القانون سواء⁽¹⁰⁾، وأن الاختلاف حق أصيل، وسنة كونية، ولكن الخلاف والصراع مرفوض.

- بحث كيفية الاجتماع حول هوية واحدة مشتركة جامعة ، تُضمن في الدستور المنتظر⁽¹¹⁾، أساسها المواطنة كواجبات وحقوق.

- السعي لإقامة نظام ديمقراطي راسخ قادر على إدارة الاختلاف والتنوع، وفق رؤية واضحة ومحددة، وفي إطار من المحاسبة والشفافية⁽¹²⁾.

- تفعيل قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013م، ودعم هيئة الحقيقة والمصالحة لتؤدي المهام الموكلة إليها.

- دعم الدوريات والمنشورات التي تعمق الإحساس بالهوية والانتماء لدى الليبيين.

- الحلول الاجتماعية والثقافية، ودور وسائل الإعلام في معالجة أسباب إعلاء الهوية الجهوية على الهوية الليبية، بنشر الوعي بخطورة المحاصصة والجهوية.

- العمل على أن يكون تعويض المهجرين بأشياء عينية (كسيارة نقل أو مشغل خياطة لرية الأسرة أو ورشة) ، وليس بمبالغ نقدية، فينبغي التوقف عن إعطاء الأموال والمنح التي تنهك الاقتصاد، وتخلق شعباً اتكالياً، فتعليم الصيد أجدى من منح السمك!

- التركيز على تعمير الحدود، ودعم الاستثمارات في المناطق الحدودية، و بحث جدوى التمييز الإيجابي لسكان الجنوب، ولمن يستثمر بالمناطق الحدودية، وحشد وسائل الإعلام لدعم العيش بتلك المناطق، ودعم استقرار السكان بها.

- بحث كيفية تحويل الجهد النظري إلى جهد عملي يستفاد منه على أرض الواقع، والانتقال من ردود الأفعال إلى الفعل والفعل البديل.

ثالثاً : التهجير في المواثيق الدولية :

عند غياب العدالة المحلية قد يلجأ المهجرون للقضاء الدولي، والقانون الدولي عبر المواثيق الدولية عد التهجير جريمة ضد الإنسانية، فلا تسقط بالتقادم ، وتواترت المواثيق في ذلك، منها :

- أن المؤتمر الدولي الأول لدول القارة الأمريكية عام 1890م رفض نقل السكان وعده أداة غير مشروعة لاكتساب الأراضي وهذا ما أبدته اتفاقات لاهاي لعام 1907م.

- ميثاق إنشاء المحكمة العسكرية الدولية (IMT)أضاف إلى القانون الدولي مفاهيم جرائم ضد السلام، جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، وعرفت "جرائم الحرب" لتشمل إبعاد السكان المدنيين سواء الى المناطق المحتلة أو إلى خارجها لأي سبب كان، كما أن المادة 6 (ج) من الميثاق قد عرّفت "الجرائم ضد الإنسانية" لتشمل:

"...الإبعاد وغيره من الأفعال اللاإنسانية التي ترتكب ضد أي مجموعة من السكان المدنيين قبل أو أثناء الحرب... سواء أكان الأمر عبر التنفيذ المباشر، أو كان ذا علاقة بأية جريمة تدرج في اختصاص المحكمة..

- وهذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م، فقد نص في المادة التاسعة منه على أنه لا يجوز نفي أي إنسان تعسفاً، وكذلك نصت الفقرة الثانية من المادة 17منه على أنه : لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً." ، وكذلك نصت المادة13منه في فقرتها الثانية على حق كل إنسان في العودة لبلده.

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) حيث نص في المادة 7 منه وهي بعنوان الجرائم ضد الإنسانية على أن من بينها "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان"، وكذلك في المادة الثامنة منه وهي بعنوان جرائم الحرب "الإبعاد أو النقل غير المشروعين" (13).

فما يحدث بالدول اليوم لم يعد شأنًا داخلياً تتأى به عن التدخلات الخارجية، فحقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وصون حريته وحرماته باتت شؤوننا عالمية، تبرر التدخلات الخارجية، لاسيما في ظل عالم القرية الواحدة!.

ختاماً فإن هذه الورقة كانت محاولة لعرض بعض أسباب تفاقم ظاهرة التهجير، ومحاولة للبحث عن شيء من الحلول لعلاج ملف المهجرين، مع التأكيد على ضرورة وضع الخطط القصيرة وطويلة الأجل من الجهات المختصة، والاستفادة من التجارب المماثلة، ويجدر التنبيه على ضرورة اقتراح الحلول والحلول البديلة، والخروج من قوقعة ردود الأفعال إلى رحاب المبادرات، بالسعي الجاد والحثيث، ومواصلة البحث في ثنايا هذا الموضوع من مختلف الزوايا والأبعاد.

هوامش البحث:

- 1- د. علي المنتصر فرفر، ليبيا خطوط السياسة والسيادة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني alarabiya.net، تاريخ النشر 2020/12/17م.
- 2 - يونس موشومبا، قراءة في تحول رواندا من الاقتتال إلى التعايش، الموقع الإلكتروني www.qiraatafrican.com، تاريخ النشر 2016/5/8م.
- 3- طارق ناصيف، رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، الموقع الإلكتروني لمركز حرمون للدراسات المعاصرة، www.harmoon.org، تاريخ النشر 2020/5/6م.
- 4 - محمود أبو صوة، جدلية المجال والهوية، مدخل لتاريخ ليبيا العام، دار الرواد، الطبعة الأولى 2012م.
- 5- يونس موشومبا، المرجع السابق.
- 6 - د. علي المنتصر فرفر، خطوط السياسة والسيادة، مرجع سابق.
- 7 - د. علي المنتصر فرفر، الإعلام والهوية الليبية، محاولة تأصيلية، نشر بمجلة القانون للبحوث والدراسات القانونية، عدد خاص الجزء الثاني، 29 أبريل 2019 م، ص 559.
- 8 - المرجع السابق، ص 582.

- 9 - عثمان بن صالح، مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء، الموقع الإلكتروني لمركز آفاق، www.aafaqcenter.co, تاريخ النشر 2011/6/30م،
- 10- د. محمود أبو صوة، التعايش الإثني في ليبيا الواقع والآمال، منشور بمجلة القانون للبحوث والدراسات القانونية، عدد خاص الجزء الثاني، 29 أبريل 2019 م، ص 534.
- 11- د. علي المنتصر فرفر، الإعلام والهوية الليبية، مرجع سابق، ص 577، 578.
- 12- د. مالك أبو شهيو، تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول وبناء الديمقراطية، بحث نشر بمجلة القانون للبحوث والدراسات القانونية، عدد خاص الجزء الثاني، 29 أبريل 2019 م، ص 498.
- 13- جوزيف شيكلا، جريمة نقل السكان: التجريم، الملاحقة القضائية، والتحصين من العقوبة، جريدة حق العودة العدد 54، منشور على الموقع الإلكتروني لمركز بديل الفلسطيني www.badil.org. سنة النشر 2017م.